

الى السيد وزير العدل المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

وضعية مكاتب القضاة والموظفين في أقسام قضاء الأسرة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته, و بعد.

كما تعلمون السيد الوزير المحترم، أن تقرير المجلس الأعلى للسلطة القضائية الصادر حول القضاء الأسري بالمغرب، في يناير 2023، أوضح في الصفحة 87، أن 36,62% من أقسام قضاء الأسرة لا تتوفر على ما يكفي من مكاتب للقضاة والموظفين، إما بشكل مطلق أو بشكل جزئي.

وحيث أن ذات التقرير أوضح في رسم بياني أن نسبة 33,80% متوفرة بشكل غير كاف مع وجود بعض النقائص، ونسبة 2,82% غير متوفرة. وحيث لا يعقل الحديث عن وجود أقسام لقضاء الأسرة، لا تتوفر فيها إطلاقا مكاتب للقضاة والموظفين.

وحيث أن وضعية اشتغال قضاة وموظفي أقسام قضاء الأسرة يؤثر بشكل مباشر على أداء الجهاز القضائي، وبالتالي على تيسيرولوج إلى العدالة. وحيث أن ذات التقرير أكد على أن الموارد البشرية المؤهلة، وتوفير البنية التحتية الملائمة، أحد أهم مبادئ وضوابط حكمة المرفق القضائي، التي تضمن تقديم خدمات بنفس الجودة وبشكل عادل ومنصف للمتقاضين في مجموع التراب الوطني.

لذا نسألكم السيد الوزير المحترم، عما يلي:

- ما هي أسباب عدم توفير المكاتب للقضاة والموظفين العاملين في أقسام قضاء الأسرة؟
- وما هو برنامج وزارتك من أجل توفيرها في أقرب وقت ممكن؟
- وما هي الإجراءات العملية والجدولة الزمنية المطلوبة للقيام بالمتعين؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

مليكة الزخيني سعيد بعز يز